

تشخيص تطور الصناعة المالية الإسلامية وآفاق الشمول المالي في اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية - اقتصاديات مجلس خدمات المالية الإسلامية نموذجاً -

مصطفى عبد اللطيف، بوهريه عباس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة غرداية/ الجزائر

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تشخيص وتحليل تطور الصناعة المالية الإسلامية وآفاق الشمول المالي في عينة من الاقتصاديات الصاعدة والنامية في مجلس الخدمات المالية الإسلامية خلال الفترة 2012-2017. وباعتماد على بيانات المالية لـ "IFSB" ومؤشرات الشمول المالي لـ "Global Findex"، أفضت الدراسة إلى أنّ الصناعة المالية الإسلامية قطعت شوطاً معتبراً في مجال الأهمية النظامية وأنها تكابر لتكون لها الأهمية النسبية في تلك الاقتصاديات في المستقبل القريب والاقتصاد العالمي على المدى الطويل. بيد أنّ هناك العديد من العراقيل التنظيمية والمتطلبات القاعدية تحول دون ذلك، وأن الشمول المالي وبتضافر جهود سلطات الاشراف المالي ودعم البنك الدولي يمكن أن يزيل تلك العراقيل. وبناءً على ذلك أوصت الدراسة بإيلاء أهمية للصناعة المالية الإسلامية، وأنه على سلطات الاشراف وهيئة الخدمات المالية الإسلامية تشخيص محددات الصناعة المالية الإسلامية مما سيعزز الشمول المالي والتنمية المالية في تلك الاقتصاديات.

الكلمات المفتاحية: شمول مالي، إدماج مالي، اقتصاديات صاعدة، اقتصاديات نامية، صناعة مالية.

تصنيف جال: E59, G21, G24, G32.

ABSTRACT

This study aimed to diagnose and analyze the evolution of the Islamic financial industry and the prospects of financial inclusion in a sample of emerging and developing economies belonging to the Islamic Financial Services Council during the period 2012-2017. Based on the IFSB financial statements and the financial inclusion indices of Global Findex, the study concluded that the Islamic financial industry has made considerable progress in the field of systemic importance and will continue to have a relative importance in these economies in the near future and the global economy in the long term. However, many regulatory and regulatory constraints prevent this, and financial inclusion combined with the efforts of the financial supervisory authorities and World Bank support can remove those obstacles. Accordingly, the study recommended that the importance of the Islamic financial industry should be given, and that supervisory authorities and the Islamic Financial Services Authority in particular should identify the determinants of the Islamic financial industry, which would enhance the financial coverage and development of these economies.

Keywords: Financial inclusion, financial inclusion, emerging economies, developing economies, financial industry.

JEL: E59, G21, G24, G32.

المقدمة

أثبتت الصدمة المالية 2007-2008 مدى قدرة المصارف والصناعة المالية الإسلامية بشكل عام في الصمود أمام مخاطر عديدة اجتاحت القطاعات المالية الأكثر صلابة في العالم، وقد حققت الصناعة المالية الإسلامية نمواً سريعاً في النظام المالي العالمي وإن كانت لا تزال تمثل نسبة صغيرة منه، ومن المتوقع أن يستمر هذا الأداء سيما مع النمو الاقتصادي المستقر الذي تشهده تلك الاقتصاديات، حيث أصبحت جزءاً من النظام المالي خاصة بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي ما دعم خدمات التمويل وعزز من إرساء الشمول/الإدماج المالي "Financial Inclusion" لديها، جنباً إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاستقرار المالي على وجه الخصوص، وإن كان هذا قد خلق عدداً من التحديات في سبيل الاستمرار على هذا النحو.

في سياق آخر، وبدعم من جهود البنك الدولي يعكس المؤشر العالمي للشمول المالي تحقيق تقدّم معتبر في إتاحة الحصول على الخدمات المالية أمام الجمهور العريض في مختلف أصقاع النظام المالي العالمي بما في ذلك الاقتصاديات ضعيفة الدخل، ويضع هذا المؤشر فرصاً كبيرة أمام سلطات الإشراف المالي وواضعي السياسات لزيادة الاستخدام وتوسيع نطاق الاستفادة من عمليات الشمول المالي في سبيل تحقيق التنمية المالية وإرساء الاستقرار المالي العالمي، لكن !! يظهر أنّ هناك تفاوتاً كبيراً فيما بين الاقتصاديات خاصة اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية لعدة أسباب هيكلية، ولعلّ أهم بند فيها البنى التنظيمية فيه.

الإشكالية:

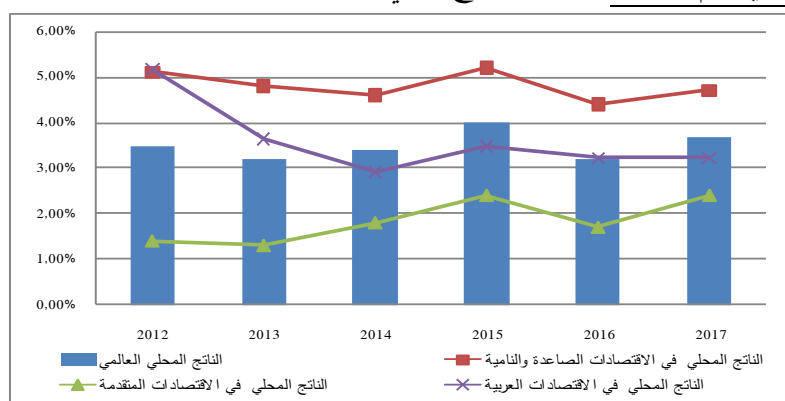
بناءً على هذه الخلفية، تأتي هذه الدراسة لتحليل وتشخيص تطور الصناعة المالية الإسلامية جنباً إلى عمليات الشمول المالي في اقتصاديات الأسواق الصاعدة والنامية وبالتركيز على عينة من تلك الاقتصاديات المنطوية في دول مجلس الخدمات المالية الإسلامية، هذه الأخيرة التي يعوّل عليها كثيراً في دعم وتعزيز الشمول/الإدماج المالي من منظور البنك الدولي الذي أشار إلى دور الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز وتحقيق التنمية، من أجل ذلك إشكالية الورقة تتمحور حول "تحليل واقع الصناعة المالية الإسلامية في اقتصاديات الأسواق الصاعدة ومتطلبات تعزيز الشمول المالي في تلك الاقتصاديات". لذلك يتم التركيز على عينة من دول مجلس الخدمات المالية الإسلامية كونها اقتصاديات تبني الصناعة المالية الإسلامية وتسعى إلى إرساء الشمول المالي، وهذا انطلاقاً من فرضية عدم قدرة الصناعة المالية الإسلامية في دعم توجهات الشمول المالي نظراً لضيق منافستها في القطاع المالي المحلي والعالمي على حدٍ سواء.

1. تطور الصناعة المالية الإسلامية في اقتصاديات الأسواق الصاعدة والنامية:

1.1. اقتصاديات الأسواق الصاعدة/النامية نظرة عن كثب:

استأنف النشاط العالمي تعافيه منتصف صيف 2016 عقب ظروف استثنائية خيمت على أسواق السلع والمواد الأولية في العالم مما انعكس على نمو حجم التجارة العالمية، ولا يزال الانتعاش العالمي يكتسب دفعا متزايدا في اقتصاديات الأسواق الصاعدة والنامية^(*)، مدعوماً بتحسين الأوضاع الخارجية واستقرار القطاعات المالية العالمية وتعافي الاقتصاديات المتقدمة.

الرسم البياني رقم (01): مستوى الناتج المحلي في الاقتصاديات العالمية 2012-2017



المصدر: إعداد الباحثين، بناء على:

- Fonds monétaire international, Reprise cyclique et changement structurel, Perspectives de l'économie mondiale, Avril 2018.
- Banque Mondiale, Rapport Annuel, Bilan De L'exercice 2010.
- Islamic Financial Services Board, Islamic Financial Services Industry Stability Report, 2013-2018.

يظهر أنّ الاقتصاديات الصاعدة والنامية تعدّ الأعلى نمواً من حيث الناتج المحلي يتجاوز 5%، في حين يبلغ الناتج العالمي حدود 3% وهو مستقر نسبياً منذ سنة 2012، ويتأثر أساساً بحجم التبادلات التجارية منذ انقضاء أزمة الديون السيادية جنباً إلى التغيرات التي تطرأ في أسواق الطاقة وأسواق المواد الأولية وكذا السلع والخدمات.

بلغ النمو الاقتصادي العالمي 3.8% في نهاية سنة 2017 كما يوضحه الرسم البياني أعلاه، مسجلاً نمواً طفيفاً عن السنة السابقة التي سجلت 3.20%، وبالتزامن مع تراجع نسبة التضخم نسبياً نظراً لصدمة أسعار الطاقة

(*) - تتم تقسيمات الاقتصاديات الصاعدة والنامية على النحو التالي: (دول الكومنولث المستقلة، آسيا الصاعدة والنامية، أوروبا الصاعدة والنامية، أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، إفريقيا جنوب الصحراء).

في الأسواق العالمية (FMI, 2018)⁽¹⁾. في حين سجل النمو في اقتصاديات الأسواق الصاعدة والنامية 4.7% وهو يعدّ تحسناً معتبراً رغم تباين نسبة هذا النمو بين تلك الاقتصاديات، هذا النمو كان متزامناً مع تفاقم في مستويات التضخم نظراً لتدهور أسعار صرف عملاتها والسياسة المالية المنتهجة (سن ورفع الضرائب) لمواجهة احتياجات الضبط المالي الكبيرة والتي تفرض ضغوطاً على المالية العامة لدى الاقتصاديات النامية على وجه الخصوص.

2.1. واقع الصناعة المالية الإسلامية في اقتصاديات الأسواق الصاعدة/النامية:

شهدت الصناعة المالية الإسلامية تطوراً معتبراً وأحدثت تغييراً في مجال الوساطة المالية المبنية على إدارة المخاطر في النظام المالي العالمي وإن كانت لا تزال تمثل نسبة صغيرة منه.

فقد نمت مستويات التداول بالأصول المالية الإسلامية في عديد الاقتصاديات خاصة في آسيا والشرق الأوسط (دول التعاون الإسلامي) فتجاوزت سنة 2017 (02) تريليون دولار كما ورد في تقرير البنك الدولي (World Bank, 2018)⁽²⁾، وهذا يعادل نمواً بواقع 8.30% عن تلك المسجلة سنة 2016، وهي بذلك أصبحت تمثل جزءاً من النظام المالي في تلك الاقتصاديات والتي تنطوي تحت مسمى "بلدان منظمة التعاون الإسلامي"، هذه الأخيرة تقدر أن هذا النمو المحقق لمجمل أصولها المالية الإسلامية في قطاعاتها الرئيسية الثلاثة (القطاع المصرفي، أسواق الأوراق المالية، خدمات التكافل الإسلامي) يرجع في الأساس إلى نمو الأصول المالية التي تتمثل في شكل الصكوك المالية والتي نمت بما يقارب 25.6% وتقابلها نسبة نمو 19% في سوق المصارف الإسلامية (IFSB, 2018)⁽³⁾.

3.1. تطور الصناعة المالية الإسلامية:

يتناول هذا العنصر تحليلاً لتطور الصناعة المالية الإسلامية وتطور المنافذ المالية فيه عبر الاقتصاديات الصاعدة والنامية خلال الفترة 2012-2017، ولا يعني بأي حال من الأحوال أننا بصدد المقارنة بين مختلف الاقتصاديات إلا في حدود ما يقضي به التحليل المجري.

(1)- Fonds monétaire international, "**Reprise cyclique et changement structurel**", Perspectives de l'économie mondiale, Avril 2018, p 02. [Sur le lien] : <http://www.imf.org/fr/Publications/WEO/Issues/2018/03/20/world-economic-outlook-april-2018> 31/07/2018 (15 :16)

(2)- World Bank, "**Global Report on Islamic Finance: Islamic Finance- A Catalyst for Shared Prosperity?**", 2017.[Sur le lien]: <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/25738> 28/07/2018 (07 :22)

(3)- IFSB, "**Islamic Financial Services Industry Stability Report**", 2018, Op-Cit, P09.

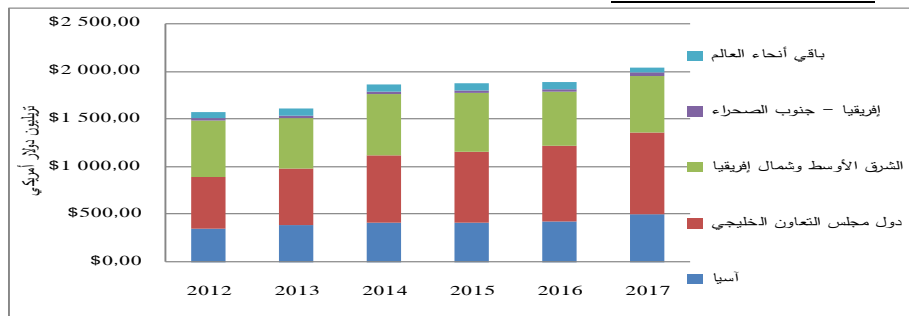
لجعل المالية الإسلامية ذات أهمية نظامية. ومع ذلك، فإن الصناعة المالية الإسلامية كما ذكرنا آنفاً تتوسع بسرعة مما يتطلب في المستقبل القريب تعزيز الجانب الإشرافي للقطاع المالي (تحسين الشمول المالي) الإطار الذي سنستعرضه لاحقاً.

جدول رقم (01): الأصول المالية الإسلامية 2013 (الوحدة: مليار دولار أمريكي)

الاقتصاديات الصاعدة/النامية	مساهمة خدمات التكافل الإسلامي	أصول الصناديق الإسلامية	صكوك إسلامية	مصرفية إسلامية
آسيا	\$3,50	\$24,20	\$166,00	\$192,30
دول التعاون الخليجي	\$7,60	\$30,60	\$74,90	\$490,30
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	\$7,10	\$0,40	\$1,20	\$518,30
إفريقيا - جنوب الصحراء	\$0,20	\$1,60	\$2,20	\$20,60
باقي دول العالم	\$0,01	\$12,10	\$1,00	\$62,20

Source: IFSB, 2013, Op-Cit, P11.

الرسم البياني رقم (02): تطور الصناعة المالية الإسلامية في نظام المالي العالمي



المصدر: إعداد الباحثين، بناء على:

- Fonds monétaire international, Reprise cyclique et changement structurel, Perspectives de l'économie mondiale, Avril 2018.
- Banque Mondiale, Rapport Annuel, Bilan De L'exercice 2010.
- Islamic Financial Services Board, Islamic Financial Services Industry Stability Report, 2013-2018.

تطورت الصناعة المالية الإسلامية عقب الصدمة المالية العالمية 2007-2008 لتوفر وسائل مالية بديلة ووساطة أكثر أماناً ومنصة أكثر تنوعاً لتخصيص الأموال المستثمرة، حتى في الاقتصاديات المتطورة التي لا تدين بالمالية

الإسلامية. فقد حدثت تطورات مهمة في كل فئة من فئات الأصول المالية الإسلامية الأساسية (المصارف الإسلامية، الصناديق الإسلامية، الصكوك الإسلامية، خدمات التكافل) مدفوعا بإيلاء اهتمام أكثر من قبل تلك الاقتصاديات في تبني ودعم المالية الإسلامية وتحفيز أكبر من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

أ. الفترة 2012-2013: تطورت المالية الإسلامية بشكل معتبر في فترة التعافي عقب الأزمة المالية العالمية 2007-2008 بعدما أثبتت صمودها مقابل الأصول الحساسة لأسعار الفائدة، وأصبحت الأصول المالية الإسلامية تخضع لمعايير تقييم وقياس عالمية تصدرها "IFSB"^(*)، فقد بلغت قيمتها 1.60 تريليون دولار أمريكي سنة 2012 محققة بذلك نموا بواقع 20.4% عن المستوى المسجل خلال سنة 2011. في حين نمت إلى 1.8 تريليون دولار خلال سنة 2013، وتمثل معظم أصول صناعة مصرفية (80%) وتتركز في منطقة الشرق الأوسط وآسيا كما يتضح في الرسم البياني رقم (04) (IFSB, 2014)⁽¹⁾، فكلا من (إيران، السودان) تدعمان النظام المالي المتوافق مع الشريعة الإسلامية بحصص تتجاوز 95% بالإضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي وبنغلاديش وماليزيا وهما السوقان الرئيسيان اللذان يتمتع فيهما التمويل الإسلامي بأهمية نظامية.

ففي ماليزيا على سبيل المثال، تحوز المصارف الإسلامية 20% من إجمالي أصول النظام المصرفي نهاية سنة 2012، وفي المملكة العربية السعودية تمثل 15.4% بينما في الكويت تمتلك أكبر مؤسسة مالية إسلامية فتحوز نسبة 31.1% من أصول النظام المصرفي (IFSB, 2013)⁽²⁾، بيد أن اقتصاديات المغرب العربي وتركيا وإندونيسيا وبعض الاقتصاديات الأخرى تحوز سوقاً مالية ناشئة أو نظام مصرفي لم يتحصل بعد على جزء كبير من العملاء أو المزايا التي من شأنها أن تعزز من الصناعة المالية الإسلامية فيها. وعليه يمكن القول أنه إجمالاً لم تتمكن المؤسسات المالية والمصارف في مختلف الاقتصاديات خاصة العربية من الحصول على حصة سوقية كافية لجعل المالية الإسلامية ذات أهمية نظامية.

وبالتطلع إلى المستقبل قد يجعل الصناعة المالية الإسلامية حجر زاوية في النظام المالي العالمي. فيلاحظ من الجدول رقم (01) أن البنوك الإسلامية التي تحوز أكثر من 1200 مليار دولار هي المزود الرئيسي للصناعة المالية الإسلامية أي أن الاستقرار المالي يعتمد على نجاح المصارف الإسلامية كونها حجر الزاوية في الصناعة المالية الإسلامية.

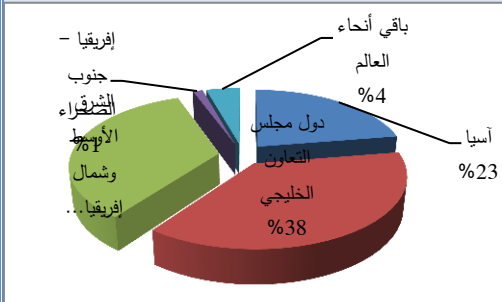
(*)- IFSB, "Defining New Standards in Islamic Finance", 2018.[Sur le lien]:

<https://www.ifsb.org/index.php> 01/08/2018 (11:19)

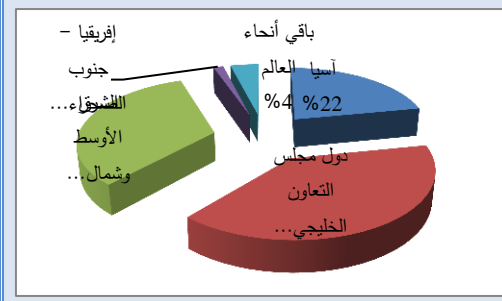
(1)- IFSB, "Islamic Financial Services Industry Stability Report", 2014, P09.

(2)- IFSB, "Islamic Financial Services Industry Stability Report", 2013, P07.

رسم بياني رقم (03): الأصول المالية
الإسلامية 2014



رسم بياني رقم (04): الأصول المالية
الإسلامية 2015



المصدر: إعداد الباحثين، بناء على:

- FMI, Reprise cyclique et changement structurel, Perspectives de l'économie mondiale, Avril 2018.
- BM, Rapport Annuel, Bilan De L'exercice 2010.
- IFSB, IFSI Stability Report, 2013-2018.

فالقِطاع المصرفي الإسلامي السعودي على سبيل المثال وهو أحد أهم النظم المصرفية الإسلامية يمثل 51.3% من إجمالي القِطاع المصرفي في المملكة و22% تقريبا من إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية في العالم. وفي اقتصاد ماليزيا تمثل الأصول المصرفية الإسلامية 22% من إجمالي الأصول في القِطاع المصرفي أي ما يعادل 9.60% من الأصول المصرفية الإسلامية العالمية، وفي بنغلاديش استحوذت المصارف الإسلامية هي الأخرى على 17% من إجمالي أصوله المحلية. كما يكتسي التمويل الإسلامي في الاقتصاديات النامية (البحرين وبنغلاديش والأردن وباكستان وتركيا) هذه الأخيرة التي تعد ضمن الاقتصاديات الصاعدة صيغة أسواق ذات أهمية نظامية في المستقبل القريب بحسب مستوى ذلك النمو في الصناعة المالية الإسلامية. وعلى سبيل المثال القِطاع المالي في باكستان أطلق بنك الدولة (البنك المركزي) خطة إستراتيجية في الصناعة المصرفية الإسلامية تهدف إلى زيادة حصة السوق

ب. الفترة 2014-2015: تعتبر مرحلة متميزة من حيث الأداء في القطاعات المالية والاقتصادية العالمية فقد شهدت عدة تحديات على خلفية تراجع الثقة عند المستثمرين في الأسواق المالية نظرا لحالة الركود النسبي في الاقتصاد الأوروبي وبعض الاقتصاديات العربية والاقتصاديات الصاعدة، في حين ظل الاقتصاد الأمريكي مستقرا نسبيا، أما صناعة التمويل الإسلامي كانت هي الأخرى في مسار تصاعدي، شاهدا على ذلك النمو السنوي الذي قدر بما يربو عن 1.85 تريليون دولار أمريكي خلال السداسي الأول فقط من 2014 (IFSB, 2015)⁽¹⁾. يتضح أن صناعة التمويل الإسلامي بدأت تعمل على تعميق أهميتها في الأسواق التقليدية الرئيسية في عدة اقتصاديات خلال هذه الفترة، هذه الاقتصاديات تتركز بشكل رئيسي في دول مجلس التعاون الخليجي واقتصاديات آسيا، حيث حققت فيهما نموا لا يقل عن 15% من إجمالي القطاعات المالية.

(1)- IFSB, "Islamic Financial Services Industry Stability Report", 2015, P07.

المصرفية الإسلامية إلى 20% مع نهاية سنة 2018، حيث تقدر في سنة 2014 بواقع 9.8% أو ما يزيد بقليل، وبالمثل دعمت حكومة تركيا بشكل قوي تطوير قطاع تمويل المشاركة حيث تهدف إلى زيادة حصتها في السوق المصرفية الإسلامية والتي تقدر 5.70% مع نهاية سنة 2014 حيث تبغي رفعها إلى حدود 15% مع حلول سنة 2023، ما يدعم الفكرة التي أستهل بها الفقرة (IFSB, 2015) ⁽¹⁾.

ج. الفترة 2016-2017: على عكس التوقعات، شهدت السنة 2016 تباطؤا في نمو حجم الصناعة المالية الإسلامية، حيث بلغت إجمالي الأصول المالية الإسلامية في السداسي الثاني في العالم 1.50 تريليون دولار أمريكي أي نمو بواقع لا يزيد عن 07%، ويرجع سبب هذا التراجع إلى أداء الصناديق الإسلامية التي فقدت زهاء 56 مليارا من أصولها.

مقابل ذلك، كان التطور في الأعمال المصرفية أكثر ديناميكية كما تشير إليه

جدول رقم (02): الأصول المالية الإسلامية 2016 (الوحدة: مليار دولار أمريكي)

مصرفية إسلامية	صكوك إسلامية	أصول الصناديق الإسلامية	مساهمة خدمات التكافل الإسلامي	الاقتصاديات الصاعدة/النامية	الأصول الإجمالية فقد تغير التوزيع القطري/ الجغرافي للأصول المصرفية، حيث تراجعت أصول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باستثناء دول مجلس التعاون
\$218,60	\$182,70	\$19,80	\$4,40	آسيا	
\$650,80	\$115,20	\$23,40	\$11,70	دول التعاون الخليجي	
\$540,50	\$16,60	\$0,20	\$8,40	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	
\$26,60	\$1,90	\$1,50	\$0,60	إفريقيا - جنوب الصحراء	
\$56,90	\$2,10	\$11,20	\$00,00	باقي دول العالم	

Source: IFSB, 2017, Op-Cit, P07.

الخليجي من 607 مليار دولار إلى 541 مليار دولار أمريكي ومن المرجح أن سبب هذا التراجع هو تدهور أسعار الصرف لعدة اقتصاديات صاعدة أهمها (تركيا، ماليزيا، إيران، إندونيسيا)، هذا التراجع كان في حدود 30%، رغم أن أصول دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا مثلت 42% وباقي اقتصاديات آسيا عند حدود 22% من إجمالي الأصول المالية الإسلامية في العالم كما هو مبين في الجدول رقم (02)، إضافة لذلك شهدت

⁽¹⁾ - Islamic Financial Services Board, "Islamic Financial Services Industry Stability Report". 2015, P07.

المصارف التقليدية (أكبر 1000 مصرف) في العالم تراجعاً متوسطه 02% من قيم أصولها نظراً للظروف الاستثنائية، ولعل التطورات جيو-السياسية في بريطانيا (خروج بريطانيا، صدمة أسعار الطاقة) وعدم اليقين بشأن النمو الاقتصادي العالمي وعدم اليقين فيما يتعلق بأسعار الفائدة العالمية وغيرها من العوامل الاقتصادية قد واصلت التأثير القطاع المالي في العالم مما انعكس طبيعياً على الصناعة المالية الإسلامية فيما نرى.

تماشياً مع تحسن أداء الاقتصاد العالمي ومع نهاية الثلاثي الأول من سنة 2017 بدأ النشاط في الصناعة المالية الإسلامية يشهد تعافياً تدريجياً ليؤكد ذلك خلال الثلاثي الأول من سنة 2018، وهذا التعافي يرجع في الأساس إلى تحسن الاقتصاد العالمي والذي ساهمت فيه عوامل عديدة كمستوى الأداء في الاقتصاديات حتى الصاعدة والنامية كما اتضح من خلال تحليل مؤشر الناتج/ النمو الاقتصادي، وفي هذا الصدد بلغت إجمالي أصول الصناعة المالية الإسلامية 02 تريليون دولار أمريكي مع نهاية سنة 2017 وهو يمثل نمواً بواقع 8.3% على خلاف السنتين اللتان سبقتا (IFSB, 2018) ⁽¹⁾. وقد استمر ارتفاع حصة السوق المحلية من الخدمات المصرفية الإسلامية تحديداً بين بداية السداسي الثاني من 2016 ونهاية السداسي الثاني من 2017 في عدد كبير من البلدان مما زاد من عمق القطاعات المالية.

2. الاتجاهات الراهنة للشمول (الإدماج) المالي في اقتصاديات الأسواق الصاعدة/النامية:

يعد الوصول إلى الخدمات المالية من قبل الجمهور والوحدات الاقتصادية الفاعلة في الاقتصاد ضمن أولوية سلطات الإشراف المالي من جهة ومن جهة من قبل المؤسسات المالية وأصحاب الوساطة المالية بأقل تكلفة، أسرع وقت وأحسن جودة. وهذا ما تسعى له سلطات الإشراف الدولي على رأسها البنك الدولي في إطار ما يسمى "الشمول/ الاندماج المالي". يصف هذا العنصر الاتجاهات الراهنة في مجال الشمول المالي بالتركيز على وجه الخصوص الأسواق الصاعدة والنامية.

1.2. مؤشرات قياس الشمول المالي للبنك الدولي؛

إن القدرة على الوصول والاستفادة من الخدمات المالية الخطوة الأولى نحو الشمول المالي كما يصفها البنك الدولي، لذلك يسعى هذا الأخير إلى ضمان الحصول على خدمات مالية من قبل المؤسسات المالية وهو محور مبادرة مجموعة البنك الدولي المالية العالمية لعام 2020. لذلك تتوافر لديه توليفة من المؤشرات لقياس "الشمول المالي" حيث توفر قاعدة البيانات العالمية "Global Findex" ^(*) هذه المؤشرات، ويمكن استخدام مؤشرات الاشتغال للمساعدة في وضع أهداف للتضمين المالي الوطني ومراقبة التقدم في الوصول إليها، هذه المؤشرات تقيس كيفية قيام الأفراد بالادخار والاقتراض وإدارة المخاطر، ويتم جمع المؤشرات الرئيسية حول استخدام الحسابات الرسمية

(1)- IFSB, "Islamic Financial Services Industry Stability Report", 2018, P10.

(*)- World Bank, "How to Measure Financial Inclusion", 2018.[Sur le lien]:

<https://openknowledge.worldbank.org/discover?scope=%2F&query=%28Global+Findex%29&submit>
02/08/2018 (10 :38)

والائتمان الرسمي سنوياً ومجموعة المؤشرات الكاملة كل ثلاث سنوات، وتركز في تفصيلها على أنماط استخدام الخدمات المالية المختلفة بين المجموعات المختلفة (الفقراء، الشباب، النساء)، وهي بذلك تسرد على النحو التالي: أ. المجموعة الأولى: تركز هذه المجموعة على الحسابات الرسمية لنمط الوساطة المالية وهي الإطار الذي ستركز عليه هذه الدراسة، بحيث تقيس هذه المؤشرات (World Bank, 2012)⁽¹⁾:

- آليات استخدام الحسابات المصرفية والغرض منها (معدل الاستخدام، طريقة الوصول)، نوع ومستوى الحواجز التي تعوق استخدام الحسابات المصرفية، بدائل للحسابات الرسمية (الدفع بواسطة الموبايل/ الهواتف النقالة).

ب. المجموعة الثانية: تركز هذه المجموعة على مؤشرات سلوك المدخرات، وتتعلق باستخدام الحسابات ومؤشرات أخرى تحلل طرق استخدام الادخار لدى المجتمع (الثقافة المصرفية).

ج. المجموعة الثالثة: تركز هذه المجموعة على نمط التمويل والقروض بحيث تركز على: مصادر الاقتراض (الرسمية وغير الرسمية)، أغراض الاقتراض، مدى استخدام بطاقات الائتمان؛ استخدام منتجات التأمين.

2.2. تطور عمليات الشمول المالي في اقتصاديات الأسواق الصاعدة/النامية: هناك شريحة كبيرة من الأفراد غير مرتبطين بالخدمات المالية عبر العالم وتقدر بما لا يقل عن 1.70 مليار شخص، وتمثل الاقتصاديات الصاعدة والنامية الجزء الأكبر منها تمثل 60% من ذوي الدخل الضعيف، حيث تعتبر تغطية الإنترنت ضعيفة، والتي تعدّ عائقاً أمام الوصول إلى الخدمات المالية وعمليات الشمول المالي على وجه الخصوص، وتبين في سنة 2017 أن أزيد من 515 مليون فرداً في جميع أنحاء العالم قد فتحو حساباً في مؤسسة مالية أو من خلال مزود للأموال عبر الأجهزة المحمولة. في الاقتصاديات المتطورة ذات الدخل المرتفع بواقع 94% من شريحة المجتمع تملك وتصل إلى الخدمات المصرفية بشتى أنواعها، في حين لا تصل إلا 63% من المجتمع لدى الاقتصاديات الصاعدة والنامية إلى الخدمات المالية (World Bank, 2012)⁽²⁾.

وهناك عددا من معوقات الوصول الى الخدمات المالية، لذلك نرى بأن مستويات الدخل الفردي والإجمالي لتلك الاقتصاديات والخصائص الفردية للمجتمع تعكس الفوارق الكبيرة في الشمول المالي.

(1)- World Bank, "**Measuring Financial Inclusion- The Global Findex Database**", Working Paper 6025, April 2012, P 08.

(2)- World Bank, "**The Global Findex Database- Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution**", Op-Cit, P 02.

الجدول رقم (03): تطور الشمول المالي العالمي في الاقتصاديات الصاعدة والنامية 2017

الوحدة (%): من الأفراد فوق 15 سنة

	ملكية بطاقة الائتمان، المناطق الريفية	ملكية بطاقة الائتمان	استخدام الإنترنت لدفع	لا يوجد حساب لأسباب دينية (بدون حساب مؤسسة مالية)	لا يوجد حساب بسبب أسباب دينية	لا يوجد حساب بسبب انعدام الثقة في المصارف	لا يوجد حساب لأن المصارف بعيدة	امتلاك الحساب مصرفي - المناطق الريفية
الجزائر	3%	3%	5%	8%	5%	9%	7%	44%
قطاع غزة/ الضفة الغربية	3%	3%	7%	15%	12%	6%	3%	31%
البحرين	31%	30%	44%	6%	1%	1%	12%	85%
مصر	2%	3%	3%	5%	3%	4%	7%	29%
اندونيسيا	3%	2%	11%	5%	3%	5%	33%	47%
العراق	1%	2%	14%	13%	12%	24%	26%	20%
الأردن	2%	3%	8%	18%	11%	10%	5%	46%
الكويت	19%	22%	36%	3%	1%	1%	7%	61%
لبنان	13%	15%	16%	3%	2%	7%	1%	44%
السعودية	7%	16%	39%	7%	2%	3%	13%	79%
تونس	5%	7%	7%	15%	10%	36%	54%	28%
تركيا	33%	42%	36%	19%	7%	9%	12%	65%
الإمارات العربية	33%	45%	60%	6%	1%	1%	17%	80%
ماليزيا	17%	21%	39%	11%	2%	5%	31%	81%

المصدر: إعداد الباحثين، بناء على:

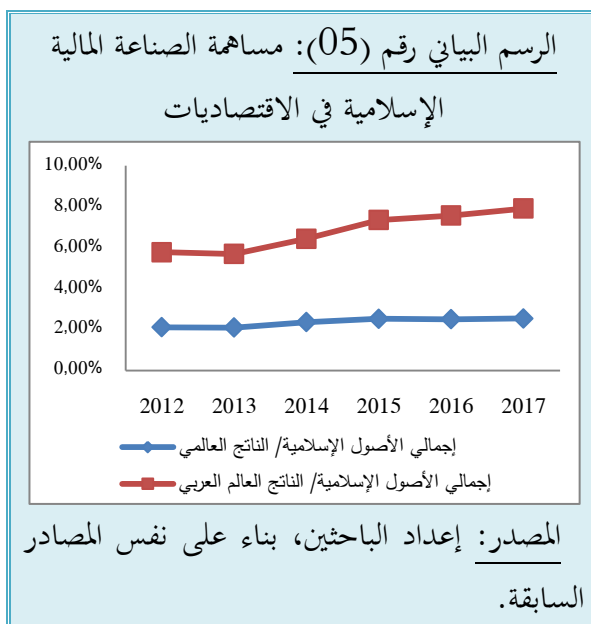
- International Bank for Reconstruction- Development/The World Bank, The Global Findex Database- Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution, 2017.
- Fonds monétaire international, Reprise cyclique et changement structurel, Perspectives de l'économie mondiale, Avril 2018.
- Banque Mondiale, Rapport Annuel, Bilan De L'exercice 2010.
- IFSB, Islamic Financial Services Industry Stability Report, 2013-2018.

فهناك فوارق كبيرة بين الاقتصاديات الصاعدة والنامية فهي إما اقتصاديات متخلفة في هذا المجال أو أنها متاحة بأسعار وتكاليف عالية أو أنها غير متاحة أصلاً.

وتشير نتائج تحليل مؤشر الشمول المالي في تلك الاقتصاديات من جهة وتحليل تطور الصناعة المالية الإسلامية من جهة أخرى إلى أنّ الصناعة المالية الإسلامية تكابر من أجل أن تكون لها الأهمية النسبية في تلك الاقتصاديات في المستقبل القريب والاقتصاد العالمي على المدى الطويل. بيد أنّ هناك العديد من العراقيل التنظيمية خاصة والمتطلبات القاعدية عامة تحول دون هذا النمو الأسرع للصناعة المالية الإسلامية خاصة في الاقتصاديات متوسطة وضعيفة الدخل تتقدمهم دول المغرب العربي وإفريقيا جنوب الصحراء، هذه التحديات سنلاحظها في العنصر الموالي.

3. تحديات المالية الإسلامية في تحقيق النمو وآفاق تطوير عمليات الشمول المالي:

هناك علاقة وثيقة بين تنمية القطاع المالي والنمو الاقتصادي الكلي وقد يكون فيها النمو الاقتصادي أسرع وبإطراد مع أداء النظام المالي. لذلك، سنشير إلى تلك الاقتصاديات التي تعتمد الصناعة المالية الإسلامية سواء الصاعدة أو النامية من أجل إعطاء صورة أكثر دلالة لذلك الارتباط الذي أشرنا إليه (IMF, 2010)⁽¹⁾.

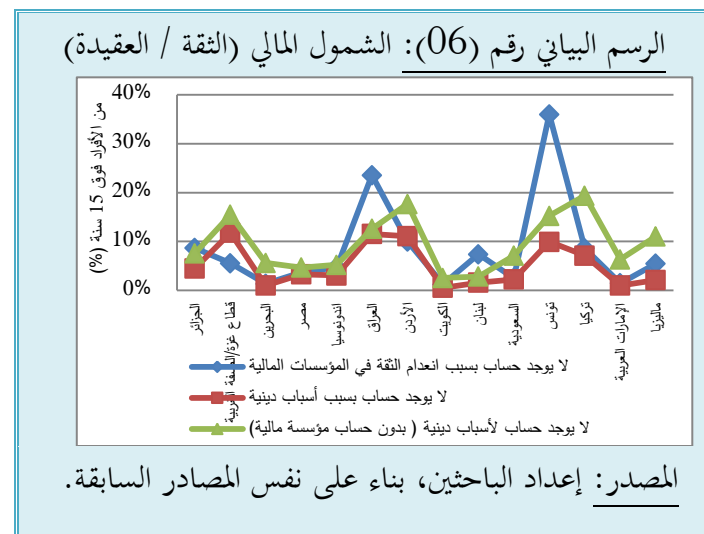


1.3. مساهمة الصناعة المالية الإسلامية في الشمول المالي في اقتصاديات الصاعدة/النامية:

توسعت الصناعة المالية الإسلامية خلال العقد الأخير بشكل مطرد في شتى الاقتصاديات ، ومن المرجح أن تصبح ذات أهمية نظامية في المستقبل لتصبح سوقا تنافس المالية التقليدية في العديد من الاقتصاديات الصاعدة والنامية.

⁽¹⁾- International Monetary Fund, "Islamic Banking: How Has it Diffused?", Working Paper 10/195, August 2010, P14.

فإنه يبدو جليا تنامي الأهمية النظامية للصناعة الإسلامية خاصة في الاقتصاد العربي من 06% المسجلة نهاية 2012، لتبلغ ذروتها إلى حدود 08% نهاية السنة 2017، كما أنها ساهمت بما يربو عن 02% سنة 2012 وسجلت (2.5%) سنة 2017.



ويعكس تحليل مؤشر الشمول المالي أن شريحة معتبرة من الاقتصاديات تحجم عن الخدمات المالية لأسباب موضوعية فقط، ومن منظورنا يمكن للمؤسسات المالية أن تستغل هذه الفجوة بين المؤسسات التقليدية والأفراد، فما يربو عن 10% من شريحة المجتمع في الجزائر وتركيا لا يتعاملون مع المصارف بسبب أزمة الثقة، في حين أن اندونيسيا وماليزيا

بنسبة 05% وهما أحد الاقتصاديات الكبرى في المعاملات الإسلامية رفقة السعودية التي تمثل 03% من شريحة المجتمع لا يثقون في الجهاز المصرفي. وتعتبر العراق حاليا ونظرا للأسباب غير المستقرة نسبيا وتونس والأردن لأسباب تنظيمية تمثل شريحة كبيرة من المجتمع لا تثق في النظام المصرفي تجاوزت الأولى 24% والثانية بما يزيد عن ذلك في حين بلغت الأردن حدود 09%، لذلك للمصارف الإسلامية فرصة للاستحواذ على تلك الشرائح لما لها من مصداقية وأمان أكثر في الصناعة المالية وهذا قد أثبتته فعلا في الامتحان الذي تجاوزه في 2007-2008 في عز الأزمة المالية العالمية.

2.3. متطلبات تطوير المالية الإسلامية والشمول المالي في الاقتصاديات الصاعدة/النامية:

أشار التحليل السابق إلى أن الصناعة المالية الإسلامية رغم الأداء المعترف الذي حققته خلال العقد الأخير إلا أن هناك فجوة كبيرة مقارنة بالصناعة التقليدية في الاقتصاديات الصاعدة والنامية حتى في تلك ذات الأغلبية المسلمة، كما أن عمليات الشمول المالي لا تزال معتبرة في تلك الاقتصاديات رغم الميزة النسبية التي تكتسبها الصناعة المالية الإسلامية في ملء الشغور المالي الذي تعجز عنه المالية التقليدية. فينبغي:

- على سلطات الإشراف المالي وواضعي السياسة النقدية إيلاء أهمية لمعتمدي الصناعة المالية الإسلامية في ما يخص ترتيبات وإجراءات الرقابة عليهم بما يتوافق مع خصائص الأصول المالية التي يتعاملون بها؛
- كما ينبغي على سلطات الإشراف وهيئة الخدمات المالية الإسلامية على وجه الخصوص معرفة محددات تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي والتنمية المالية؛
- تطوير البدائل عن السندات التقليدية فلا تزال الصناديق والصكوك الإسلامية لا تسهم في القطاعات المالية أو الصناعة الإسلامية إلا في حدود معتبرة نسبيا؛

- ضرورة تعميم استعمال مؤشرات الشمول المالي من قبل البنوك المركزية وسلطات الإشراف المالي والمصارف والمؤسسات المالية على وجه التحديد.
- ضرورة تقييم مؤشرات العمق المالي والانتشار لدى بعض الاقتصاديات النامية وخاصة دول المغرب العربي وجنوب الصحراء التي تتميز بوجود فجوة قد تشغرها الصناعة المالية الإسلامية لما لها من خصائص في سد فجوة الثقة والبعد النفسي العقائدي؛
- على مجلس خدمات المالية الإسلامية النظر في إنشاء سوق مالي مشترك ومتكامل بين الاقتصاديات التي تنتمي إليه من أجل تعزيز الأمور التنظيمية خاصة في مجال السيولة.

الخاتمة

حققت الصناعة المالية الإسلامية نمواً سريعاً في النظام المالي العالمي حيث نمت مستويات التداول بالأصول المالية الإسلامية وأصبحت جزءاً من النظام المالي في كثير من الاقتصاديات الصاعدة والنامية خاصة بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي ما دعم خدمات التمويل لديها وعزز من الشمول/الإدماج المالي لديها هذا الأخير الذي كشف أن شريحة معتبرة من الاقتصاديات الممثلة تُحجم عن الخدمات المالية لأسباب موضوعية، ويمكن للصناعة المالية الإسلامية والمؤسسات المالية بالتحديد أن تستغل الفجوة بين المؤسسات التقليدية والأفراد لتكون لها الأهمية النسبية في تلك الاقتصاديات في المستقبل القريب والاقتصاد العالمي على المدى الطويل رغم العراقيل التنظيمية والمتطلبات القاعدية التي تحول دون ذلك. وعليه من خلال تحليل بيانات المالية لـ "IFSB" ومؤشرات الشمول المالي لـ "Global Findex"، وكاستغناءً لما سبق تمّ التوصل إلى بعض النتائج والخلفيات عن الصناعة المالية الإسلامية وأبعاد الشمول المالي في الاقتصاديات محل الدراسة وفيما يلي أهم تلك النتائج المستفادة:

- قطعت الاقتصاديات الصاعدة والنامية شوطاً معتبراً في مجال الأهمية النظامية في الاقتصاد العالمي، خاصة القطاع المالي منذ إعادة ترتيبات الصناعة المالية الإسلامية الذي توج ببناء مؤسسة عالمية (مجلس الخدمات المالية الإسلامية)؛

- هناك العديد من العراقيل التنظيمية خاصة والمتطلبات القاعدية عامة تحول دون هذا النمو الأسرع للصناعة المالية الإسلامية خاصة في الاقتصاديات متوسطة وضعيفة الدخل تتقدمهم دول المغرب العربي وإفريقيا جنوب الصحراء، ومن أهمها الجانب التنظيمي والإشرافي من قبل البنوك المركزية لتلك الاقتصاديات.

- من المرجح أن تنافس مؤسسات التكافل المالي الإسلامي مؤسسات التأمين التقليدية إن أعطيت لها الفرصة والمقومات التي تحظى بها هذه الأخيرة، هذا ما يعزز التنمية المالية والشمول المالي في الاقتصاديات النامية والعربية واقتصاديات المغرب العربي على وجه التحديد؛

- للصناعة المالية الإسلامية القدرة على سد فجوة التمويل للمؤسسات المصغرة والبطالة من خلال التمويل المبني على المشاركة والقروض الحسنة وغيرها مما يعزز من الدخل الوطني والنتائج الحقيقي المبني على القيمة المضافة والتوزيع العادل للدخل .

أمّا بالنسبة للفرضية المعتمدة فقد اتضح أنّ للصناعة المالية الإسلامية القدرة على دعم توجهات الشمول المالي نظراً للأداء المعبر الذي حققته خلال العقد الأخير رغم صغر حجمها في القطاع المالي المحلي والعالمي على حد سواء. بل وتكتسي ميزة نسبية في ملئ الشغور المالي الذي تعجز عنه المالية التقليدية في الاقتصاديات الصاعدة والنامية والبلدان ذات الأغلبية المسلمة على وجه الخصوص. كما أن الصناعة المالية الإسلامية قطعت شوطاً معتبراً في مجال الأهمية النظامية وأنها تكابر لتكون لها الأهمية النسبية في الاقتصاديات الصاعدة والنامية في المستقبل القريب والاقتصاد العالمي على المدى الطويل إذا أتيحت لها المقومات اللازمة. رغم عديد العراقيل التنظيمية

والمتطلبات القاعدية التي تحول دونها، وأن الشمول المالي وبتضافر جهود سلطات الاشراف المالي ودعم البنك الدولي يمكن أن يزيل تلك العراقيل، كإجابة للإشكالية الرئيسية للموضوع.

لذلك، نحن نرى أنّ إعطاء الأهمية النسبية للصناعة المالية الإسلامية في تلك الاقتصاديات لدعم القطاع المالي والتنمية المالية ضرورة لذلك، بل حتمية في بعض الاقتصاديات النامية وينبغي على سلطات الإشراف وهيئة الخدمات المالية الإسلامية على وجه الخصوص تشخيص محددات الصناعة المالية الإسلامية مما سيعزز الشمول المالي والتنمية المالية في تلك الاقتصاديات.

المراجع

1. Banque Mondiale, "Rapport Annuel, Bilan De L'exercice 2010".
2. Fonds monétaire international, "Reprise cyclique et changement structurel , Perspectives de l'économie mondiale", Avril 2018. [Sur le lien] :
<http://www.imf.org/fr/Publications/WEO/Issues/2018/03/20/world-economic-outlook-april-2018> .
3. Fonds monétaire international, "Reprise cyclique et changement structurel, Perspectives de l'économie mondiale", Avril 2018.
4. International Bank for Reconstruction- Development/The World Bank, "The Global Findex Database- Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution", 2017.
5. International Monetary Fund, "Islamic Banking: How Has it Diffused?", Working Paper 10/195, August 2010.
6. Islamic Financial Services Board, "Defining New Standards in Islamic Finance", 2013-2018. [Sur le lien]: <https://www.ifsb.org/index.php>.
7. World Bank, "Global Report on Islamic Finance: Islamic Finance- A Catalyst for Shared Prosperity?", 2017.[Sur le lien]: <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/25738> .
8. World Bank, "How to Measure Financial Inclusion", 2018.[Sur le lien]:
<https://openknowledge.worldbank.org/discover?scope=%2F&query=%28Global+Findex%29&submit>.
9. World Bank, "Measuring Financial Inclusion- The Global Findex Database", Working Paper 6025, April 2012.